مجلة الرائد

العدد : ٢٣٩ الموافق في رمضان ١٤٢٣ هجري ٢٠٠٢/١١ ميلادي

قضايا حيوية : في حوار مع د. نديم عطا إلياس	بقلم : أسرة التحرير

[نهض المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا بواجبات ونشاطات نوعية لفتت إليه الأنظار وجعلته المرجع المعتبر في الأوساط الرسمية وغيرها للتعبير عن الموقف الإسلامي والدفاع عن حقوق المسلمين ، ويعتبر رئيسه منذ التأسيس الدكتور نديم عطا إلياس من ألمع الشخصيات الإسلامية التي قادت الحوار مع المجتمع الألماني ومؤسساته الحكومية والشعبية ، وقدم رؤى وأفكاراً متقدمة ورائدة تهدف إلى النهوض بالمسلمين وتحديد دورهم في المجتمع . ويسعد مجلة الرائد أن تناقش معه طائفة من القضايا التي تشغل بال المسلمين في ألمانيا وأوروبا]

مدير التحرير

الميثاق:

أعلن المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا ميثاقاً بيَّن فيه الموقف من المجتمع الألماني ومؤسساته الحكومية والشعبية ، واعتبر ذلك رؤية شرعية ، ودعا المسلمين وغيرهم إلى مناقشتها والتعامل معها بإيجابية بعيداً عن الاهتمام والتسرع في إصدار الأحكام .

س١- ما هي الرسالة التي يحملها الميثاق ؟

ج١ - يقتضي تعايش المسلمين في المجتمعات الغربية بأغلبياتها غير المسلمة أن يتعرف كل طرف على موقف الطرف الآخر من القضايا الأساسية التي تنظم علاقته بالطرف المقابل ، وأن يطمئن إلى استعداد الطرف الآخر إلى التعامل معه بإيجابية وسلمية واحترام متبادل . ولا تتولد الثقة بين أطراف المجتمع إلا من خلال الارتياح التام لاحترام جميع شرائحه لقواعد التعامل الحضاري وأسس العلاقات البشرية .

ولقد عبرت الدول الأوروبية عن موقفها الأساسي تجاه سائر المواطنين والمقيمين من خلال دساتيرها التي تنطلق من احترام الحقوق الأساسية لكل فرد وتحفظ له حرية المعتقد وحق ممارسة الدين وسائر حقوق الإنسان المتعارف عليها وتأخر

المسلمون في إعلان موقفهم الرسمي الملزم تجاه مجتمعات استيطانهم وإقامتهم . مما أدى – ضمن أسباب أخرى – إلى عدم تولد ثقة المجتمع بهم وعدم ارتياحه في التعامل معهم ، وأدى كذلك إلى سوء الظن بهم في حالات عديدة وإلى التجني عليهم دون حق في حالات أخرى .

وظن المسلمون أن موافقتهم الضمنية على أسس المجتمع وقواعده – من خلال قبولهم للإقامة أو التجنس أو من خلال نص دساتير جمعياتهم على احترام القانون – كافية لإزالة اللبس والغموض ، إلا أن موقف أجهزة الدول الأوروبية المترددة في تعاملها مع المسلمين ، وحذرهم الدائم من تمكين المسلمين من الحصول على حقوقهم ، بالإضافة إلى مواقف الإعلام وتصريحات المسؤولين تدل على شعور المجتمع بافتقاد موقف أكثر وضوحاً وإلزاماً من قبل المسلمين .

وترسخ اقتناع المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا بضرورة إصدار موقف واضح متكامل تجاه أسس المجتمع الألماني وقواعد دولته ونظامها الأساسي القائم على الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ، حيث لمسنا توجهاً لاتخاذ موقف سلبي تجاه المسلمين قد يؤدي إلى إقصائهم من المجتمع ، وتوجهاً إلى استدراجهم إلى حوار جدلي حول جزئيات الشرعية والحكم الإسلامي والحدود وحول مظاهر التطرف والعنف والإرهاب . فكان لا بد من حصر دائرة الحوار جغرافياً في حدود الدولة الألمانية ، وتحديدها موضوعياً في نطاق موقف المسلمين في ألمانيا من الدولة والمجتمع ، وتجنب تحميلهم تبعة أعمال وتصرفات خارجة عن مسؤولياتهم . وقد تم ذلك من خلال الميثاق الإسلامي الذي أقره المجلس الأعلى بإجماع سائر المنظمات والمراكز والروابط القابلة له في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢م .

س٢– ما هي النقاط الأساسية التي طرحها الميثاق ويُرى أنها ضرورية لفهم المقصود منه ؟

ج٢– أود بادئ ذي بدء أن أؤكد أن الميثاق الإسلامي يجب أن يفهم في حدود الظروف المكانية والزمانية التي صدر فيها . وهو ليس ميثاق الإسلام والمسلمين عموماً ، وإنما – كما يوضح عنوانه – **{ الموقف الأساسي من الدولة والمجتمع**

الصادر عن المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا } . ويتكون الميثاق الإسلامي من واحد وعشرين بنداً ضمن ستة فصول .

يوضح الفصل الأول المنطلقات الإسلامية الأساسية ، ويتعرض باختصار للعقيدة والوحي والنبوة والعبادة والتكليف الشامل ويوم الحساب .

ويوضح الفصل الثاني وسطية الإسلام ورسالته الاجتماعية .

ويوضح الفصل الثالث واجب الأقليات المسلمة وموقف المجلس الأعلى من النظام الأساسي لألمانيا الاتحادية ومن الدولة الإسلامية .

ويعالج الفصل الرابع حقوق الإنسان والحضارة الغربية والهوية الإسلامية في الإطار الأوروبي .

ويحدد الفصل الخامس مهمة المجلس الأعلى وواجبه الشامل تجاه المجتمع الألماني ، متعرضاً للانفتاح والحوار والتعاون ، ومؤكداً على حاجات المسلمين الراهنة ومطالبهم المتعلقة بتعليم الإسلام وبناء المساجد وإنشاء المقابر واحترام الأعياد الإسلامية وإنشاء الكراسي الجامعية ومراعاة حق المسلمين في الذبح الشرعي والحجاب ، وغير ذلك ..

ثم يقرر الفصل الأخير الحياد الحزبي السياسي للمجلس الأعلى ، والمقاييس التي يراعيها المسلمون في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات .

ولعل بنود الفصل الثالث توضح رسالته السياسية الهامة ، والتي نصها :

١٠- واجب الأقليات المسلمة

يجوز للمسلمين أن يعيشوا حيثما شاءوا من أرض اللّه ، ما لم يفتنوا في دينهم وما لم يمنعوا من تأدية فرائضهم . وتفرض الشريعة الإسلامية على المسلمين في مغترباتهم الالتزام بأنظمة الدولة التي يعيشون بها ، ومراعاة قوانينها ، واحترام العهود والمواثيق التي تربطهم بها ، وتشكل تأشيرة الدخول إلى بلد ما ، وتصريح الإقامة به ، والتجنس بجنسيته ، عهوداً ومواثيق

يجب على الأقليات المسلمة والمواطنين المسلمين الالتزام بها .

١١- النظام الأساسي

يحترم المسلمون الممثلون من خلال المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا - من حمل منهم الجنسية الألمانية ومن لم يحملها - النظام الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وما يرتبط به من أسس النظام الديمقراطي الحر لدولة القانون وتوزيع السلطة وتداولها بها ، وما ينبثق عنه من تعددية حزبية وحق الانتخاب للجنسين ، وحرية الدين التي تشمل حرية اعتناق دين أو تغييره أو عدم إتباع دين .. حرية دون قهر ولا إرغام ، فهذا يتعارض مع حظر الإكراه في الدين ، كما ينص على ذلك القرآن الكريم .

١٢- لا نهدف إلى إنشاء دولة

لا نهدف إلى إنشاء دولة دين إكليروسية " ثيوقراطية " ونحيي نظام جمهورية ألمانيا الاتحادية الذي توفرت فيه علاقة منسجمة بين الدين والدولة .

ويوضح البند الخامس عشر توجه المجلس الأعلى للاستفادة من الاجتهاد المعاصر وفقه الأقليات :

١٥- هوية إسلامية في إطار أوروبي

الإسلام دعوة متجددة للإنسان وتكليف مستمر له باستخدام عقله والاستفادة من حواسه ولبه . ولقد سبق الإسلام عصر التنوير ، فقد حث على العلم ودعم الاجتهاد ، وألزم بفهم النصوص في إطار العصر والحاجات . ولذا فإننا نعمل من أجل إيجاد فهم معاصر للنصوص الإسلامية يراعي مشكلات العصر وحاجياته ، ويفرز شخصية إسلامية متميزة ضمن الإطار الأوروبي المعاصر .

وتعبر نصوص المادتين (١٧) و (١٨) عن التوجه الإيجابي البناء في الإطار الغربي :

١٧- الحوار من أجل البناء

من أهم واجبات المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا إيجاد قاعدة من الثقة المتبادلة بين المسلمين والعناصر الأخرى في هذا المجتمع ، لضمان تعايش مثمر بناء مع الأقليات الأخرى ومع الأغلبية الألمانية غير المسلمة في هذا المجتمع . والسبيل إلى ذلك هو نبذ الأحكام المسبقة من خلال قيام المسلمين بواجب التوعية والانفتاح والشفافية والحوار الإيجابي .

١٨- واجبنا تجاه المجتمع

يشعر المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا بواجبه تجاه المجتمع الألماني، ويسعى للقيام بواجبه بالتعاون مع جميع عناصر المجتمع من أجل تحقيق التسامح وترسيخ المثل والأخلاق وحماية البيئة والحيوان . كما ندد المجلس الأعلى بانتهاك حقوق الإنسان في كل مكان ، ويبدي استعداده للتعاون من أجل مكافحة العنصرية والعرقية والإباحية الجنسية.

س٣ - هل في الميثاق مسائل تتعارض مع نصوص قطعية الدلالة ؟

ج٣- أدت بعض العبارات الواردة في البند (١١) إلى تساؤلات حول شرعية قبول الأقلية المسلمة بنظام غير إسلامي وقبول الديمقراطية وما ينبثق عنها من أسس ومبادئ . ويوضح البند (١١) شرعية هذا الموقف و { جواز عيش المسلمين حيث شاءوا ما لم يفتنوا في دينهم وما لم يمنعوا من تأدية فرائضهم } وأن الشريعة الإسلامية تفرض عليهم { الالتزام بأنظمة الدولة التي يعيشون فيها ومراعاة قوانينها واحترام العهود والمواثيق التي تربطهم بها } .

ولقد أكد هذا المعنى المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث الذي يضم ثلاثين عالماً وفقيهاً من العالم الإسلامي ومن أوروبا ، على رأسهم رئيس المجلس فضيلة الشيخ د. يوسف القرضاوي ، وذلك في دورته الثانية والثالثة المنعقدتين في ٩-١٩٩٨/١٠/١١م في مدينة دبلن ، و ١٩-١٩٩٩/٥/٢٢م في مدينة كولون ، واللتين تضمن بياناهما الختاميان :

{ كما يوصي المجلس هؤلاء الإخوة المسلمين ويشدد الوصية بالالتزام بما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وبما أجمع

عليه فقهاء الإسلام من وجوب الوفاء بمقتضيات عهد الأمان وشروط الإقامة والمواطنة في البلاد الأوروبية التي يعيشون فيها ، ومن أهم ما يجب عليهم : ... أن يحترموا قوانين هذه البلاد التي آوتهم وحمتهم ومكنتهم من التمتع بكل ضمانات العيش الكريم ، وقد قال تعالى : { **هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلا الإِحْسَانُ** } [الرحمن : ٦٠] ا.هـ. } .

كما التبس على البعض أن النظام العلماني القائم يمنع الأديان ويرسخ الكفر ، والناظر إلى النظام الألماني يدرك أن هذا النظام يمنع تبني الدولة لدين ما ، دون أن يمنع الأفراد من اعتناق ما يرون من أديان ومعتقدات ، بل هو يحمي حرية الدين والمعتقد ويمكن للمؤسسات الدينية مركزاً اجتماعياً لائقاً . وهذا ينطبق من ناحية الأصل على الدين الإسلامي وأتباعه كذلك .

والبند الحادي عشر الذي ينص على احترام المجلس الأعلى { لحرية الدين التي تشمل حرية اعتناق دين أو تغييره أو عدم اتباع دين } لا يعني تحبيذ المجلس الأعلى لارتداد المسلمين عن دينهم أو الرضى بالكفر أو الشرك ، فلن يرتد مسلم لمجرد حماية القانون الأساسي لحق عدم اعتناق دين . ولا يخفى على أحد أن الإسلام لا يعطي المجلس الأعلى أو أي مؤسسة أو فرد حق إسقاط عقوبات أو إقامة حدود ، بل يربط هذه بالسلطة التشريعية والتنفيذية في إطار الدولة والحكم .

وعندما يؤكد المجلس الأعلى في البند (١٢) أنه لا يهدف إلى إقامة دولة فهو يقرر حقيقة نصت عليها أهدافه ودستوره ، وهو يقرر الواقع الذي يعيشه وينطلق من الموقف الإسلامي الشرعي الذي سبق ذكره

والنص الوارد في البند (١٣) : { وإلزام قواعد الشرع بمراعاة القوانين المحلية لهذا المجتمع ينضوي على قبول القوانين المنظمة لشؤون الزواج والإرث والمرافعات القضائية } أدى إلى بعض التساؤلات التي تزول إذا علم السائل أن هذه القوانين تحترم قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها في بلاد المنشأ ولا تمنع من توزيع التركة وفق الشريعة الإسلامية إذا أوصى المتوفى بذلك .

يبدو من ذلك كله أننا على ارتياح تام لهذا الموقف الصادر في الميثاق الإسلامي وثقة كاملة بمراعاة قواعد الشرع

الحنيف .

س٤- ما هي ردود الفعل التي سجلها المجلس الأعلى على الميثاق ؟

ج٤- سعى المجلس الأعلى إلى تعميم الميثاق الإسلامي في الوسط الإسلامي وغير الإسلامي ، وتم توزيعه على نواب البرلمان الاتحادي والبرلمانات المحلية وعلى الجهات الرسمية والشعبية والإعلامية ، كما قمنا بترجمته إلى اللغات العربية والتركية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية . وقمنا بتزويد السفارات الإسلامية والجمعيات والاتحادات في أوروبا بالترجمات اللازمة . وكان هدفنا من هذا التعميم الشامل الاستفادة من آراء كل الجهات والأفراد ، وحثهم على الدخول في حوار موضوعي بناء حول محتوى الميثاق.

وقد وجد الميثاق الإسلامي ترحيباً كبيراً في جميع الأوساط ، وأصدرت بعض الأحزاب بيانات رسمية تعبر فيها عن إكبارها لهذه الخطوة الإيجابية الجريئة من المجلس الأعلى ، وأثنت وزيرة العدل الاتحادية على الميثاق ورحبت بصدوره في التلفزيون الألماني . وأولت الصحافة الميثاق اهتماماً كبيراً إذ نشرت مئات الأخبار والمقالات والتعليقات عنه ، وقامت كبريات الصحف الألمانية بنشر نصه كاملاً ، وأقامت أكاديميات حزبية وكنسية مؤتمرات للتعريف بالميثاق ومناقشة محتواه ، وصدرت عدة دراسات مستفيضة - زاد بعضها على الثلاثين صفحة - تتضمن نتائج تلك الدراسات . وعقدت عدة جهات جلسات مغلقة لمناقشته داخلياً ، منها وزارة الداخلية الاتحادية والكنيستان وإدارة حماية الدستور في بعض المقاطعات. والتقى المجلس الأعلى لهذا الغرض بوزير داخلية مقاطعة بافاريا ورئاسة الكنيسة البروتستانتية ، وسيلتقي في الشهر المقبل - إن شاء اللّه - برئاسة مجلس الأساقفة الكاثوليك .

س٥- وماذا عن الوسط الإسلامي ؟

ج٥- طلب المجلس الأعلى من منظماته الأعضاء تنظيم مؤتمرات عامة لتعريف القواعد الإسلامية بالميثاق وجمع الآراء حوله . والتقى المجلس بقيادات الروابط الإسلامية الأخرى ، وعبرت تلك عن تأييدها للميثاق وموافقتها على محتواه . وتبنى مجلس التعاون الإسلامي في أوروبا فكرة إقامة مؤتمر بدعم من المفوضية الأوروبية للتعريف بفكرة الميثاق ودراسة إمكانية إصدار نص مماثل على المستوى الأوروبي ، كما تناقلت صحف عديدة في العالم الإسلامي خبر صدور الميثاق ولفتت النظر إلى أهمية هذه الخطوة وأثرها في المجتمع الألماني.